

مؤثريّة النظام السياسيّ ودورها في تقويم التجربة السياسيّة -قراءة في خصائص الرؤية الإسلاميّة-

الدكتور مصطفى دانش پزوه؛
والدكتور قدرة الله خسر وشاهي (1)

خلاصة:

تناول هذه المقالة بحث مؤثريّة النظام السياسيّ ودورها في تقويم التجربة السياسيّة في الاجتماع الإنساني لجهة نجاحها التام أو النسبي أو فشلها، من خلال بيان المراد من المؤثريّة وخصائصها وعلاقتها بالمشروعيّة (المشروعيّة ← تشكيل السلطة ← استقرار النظام ← بسط الحاكميّة ← المؤثريّة ← المقبوليّة)، والإمكانات الماديّة والمعنويّة المطلوبة لتحقيقها واقعاً، والموانع الداخليّة والخارجيّة التي تحول دون تحقّقها، ثمّ الوقوف عند مؤثريّة النظام الإسلاميّ وعناصرها ومحدّداتها (محوريّة الله والوحي الإلهيّ / الإمامة والولاية، الاعتقاد بالمعاد / العقلانيّة / العلم والتجارب المفيدة المصاحبة للعمل / الحقّانيّة / المساواة بين الناس والتقوى / التكليف / المشاركة والتعاون / المسؤوليّة والرعاية العامّة / ...).

(1) باحثان في الفكر الإسلامي، من إيران.

مصطلحات مفتاحية:

المؤثرية، المشروعية، النظام السياسي، الإسلام، الإدارة، الحكم، السلطة،
الحاكمية، الاجتماع السياسي، المقبولية، الرؤية الكونية، النظام القيمي، ...

مقدمة:

يقول الإمام الخميني قدس سره: «إن أهمية الثورة الإسلامية العظيمة التي هي عطاء الملايين من الناس الكرام، والآلاف من شهدائها الخالدين، والمعوقين الأعزاء -الذين هم شهداء الأمة الأحياء- هذه الثورة تُعدّ محطّ أمل الملايين من المسلمين ومستضعفي العالم، وقد بلغت حدّاً أسمى وأعظم من استطاعة القلم والبيان شرح قيمتها»⁽¹⁾.
من المباحث المهمة جداً والمعقدة في الفكر السياسي المعاصر، بحث مؤثرية (Effectiveness) النظام السياسي، وتبع أهمية هذا البحث من خلال تقويم قدرة أيّ نظام في الجوانب العملية والعينية التي تمكنه من تحقيق أهدافه وبرامجه، وتحسين الوضع المادّي والمعنويّ للناس. ومع التسليم بأنّ هذا البحث من الأبحاث التي هي مورد خلاف جوهريّ كبير بين الباحثين من الناحية النظرية، فضلاً عن الناحية العملية، فإنّ السؤال الأهمّ والجديّ المطروح في هذا المجال: ما هو مدى مؤثرية النظام السياسي في مقام العمل؟

مؤثرية النظام السياسي ودورها في تقويم التجربة السياسية -قراءة في خصائص الرؤية الإسلامية -
الدكتور مصطفى دانش يزوهه والدكتور قدرة الله خستروشايفي

(1) انظر: الخميني، روح الله: صحيفة امام (صحيفة الإمام الخميني قدس سره)، تهران، مؤسسه تنظيم ونشر آثار امام خميني قدس سره، 1378 هـ.ش، ج 18، ص 27، 80، 308؛ ج 19، ص 35، 257، 302، 365.

أولاً: المؤثريّة في أدبيّات الاجتماع السياسيّ:

١. مفهوم المؤثريّة:

عُرِّفت المؤثريّة بتعاريف متعدّدة⁽¹⁾، ولكنّها جميعها تلتقي عند معنى واحد، وهو أنّها تعني: «الموقفيّة في تحقّق الأهداف بالنظر إلى الإمكانيّات والموانع».

وعلى هذا الأساس، فإنّ مؤثريّة أيّ ظاهرة إنّما تكون على أساس محدّدات ثلاثة: الأهداف، والإمكانيّات⁽²⁾، والموانع.

وبالتالي، فإنّ أيّ ظاهرة⁽³⁾، وبالنظر إلى هذه المحدّدات، توفّق أكثر من غيرها في نيل أهدافها، وتكون أكثر مؤثريّة، بمقدار زيادة تحقيقتها لأهدافها. وتجدر الإشارة إلى أنّ مثل هذا التعريف للمؤثريّة لا يُعدّ تعريفاً براغماتياً؛ لأنّ المعيار في أيّ تعريف براغماتيّ هو الربح والفائدة العمليّة الخالية من أيّ هدف أخلاقيّ وقيميّ، أمّا في هذا التعريف، فإنّ القيمة والكيف تتمتعان بمقدار عالٍ من الأهميّة.

(1) إنّ هذا الاصطلاح، يُستعمل غالباً في ثلاثة موارد: الإدارة، والاقتصاد، والسياسة. وقد فسّر هذا المصطلح في قاموس العلوم السياسيّة بمعان عدّة: منها: الأثر والتأثير، والقدرة على النفوذ، والكفاية والقبليّة واللياقة. وفي تعريف آخر أخذت المؤثريّة مترادفة مع الفائدة، حيث عُرِّفت بهذا الشكل: «قابليّة وقدرة الوصول إلى الأهداف المعيّنة والمشخصّة، ومقايسة مقدار الفائدة عن طريق مقايسة المقدار الأساس (standard) مع الهدف أو مقدار الكيفيّة الحاصلة عملاً؛ مثلاً مقايسة الإنتاج الواقعيّ مع الإنتاج المقدر، كهدف، أو مقايسة زمان الاستفادة مع الزمان المحدّد سابقاً». (آقا خنشي، علي: فرهنگ علوم سياسي، تهران، انتشارات جابار، 1379 هـ.ش، ص 446). أمّا في القاموس الاقتصاديّ، فقد أخذت المؤثريّة -أيضاً- مترادفة مع الفائدة، وعُرِّفت بهذا الشكل: «الاستفادة المطلوبة من المنافع أو عوامل الإنتاج، أو قابليّة وقدرة الوصول إلى الأهداف المحدّدة مسبقاً». (كلريز، حسن: فرهنگ توصيفي لغات واصطلاحات علوم اقتصادي، تهران، مركز آموزش بانکداری، 1368 هـ.ش). وفي قاموس التوصيف الإداريّ، عُرِّفت المؤثريّة: «بدرجة ومقدار الفعل أو النشاط الحاصل مع الهدف المحدّد مسبقاً». (فرنج، درك: فرهنگ توصيفي مديريت، ترجمة: محمد صائبي، تهران، مركز آموزش مديريت دولتي، 1371 هـ.ش، ص 211). وأحياناً تُعرف المؤثريّة -أيضاً- «بالنسبة بين المقرّر والموضوع» (زاهدي، شمس السادات: فرهنگ جامع مديريت، تهران، چاپ سپهر، 1376 هـ.ش، ص 111 - 112). وذكر جولد نلايز -في قاموس الإدارة العامّة- ثلاث خصائص لمؤثريّة الإدارة: -ألا بدّ من المقدرة على تحقيق الأهداف المخطّط لها. -بلا بدّ من المقدرة على ملائمة التغيّرات المفترضة نتيجة الأوضاع والشروط الاجتماعيّة والتوسعة والتطور الفنيّ. -ج لا بدّ - في الوقت نفسه، لمطابقتها للسياسة والبرامج الكليّة - من القدرة على تأمين ما يحتاجه كلّ جزء من أجزائها المختلفة.

(2) المراد من الإمكانيّات في هذا التعريف الأعمّ من الوسع والاستعداد والآلات والوسائل والمصادر الماديّة وغير الماديّة.

(3) المراد من الظاهرة في هذا المقام أيّ وسيلة أو آلة أو نظام (system) أو طريقة...

وكذلك، فإن هذا التعريف يتفاوت مع النظرية المشهورة جداً في باب المؤثرية المعروفة باسم «نظرية التوفيق»، للأسباب الآتية:

- طبقاً لنظرية التوفيق، فإن ملاك المؤثرية هو مراعاة الأهداف الذاتية، وليس الأهداف التبعية؛ وبالتالي، فإن تقييم مؤثرية أي مؤسسة لا بد أن يتم فقط على أساس تشخيص معيار التوفيق النهائي لها في تحقق أهدافها الذاتية.

- بناءً على هذه النظرية، فإن المهم هو تحقق الأهداف، وليس المهم مراعاة الآلة أو طريقة تحقيقها؛ وبالتالي يمكن الاستفادة من أي وسيلة للوصول إلى الأهداف.

أما بناءً على التعريف المذكور الذي نتبناه، وبرغم التفاوت بين الأهداف الأصلية والذاتية والنهائية والكمية والكيفية، ففي قياس المؤثرية، يبقى لكل واحد من هذه الأهداف قيمته وسهمه الخاص به؛ ومضافاً إلى ذلك، فإن النظام القيمي المعين للأهداف لا يُجيز الاستفادة من أي وسيلة للوصول إلى الأهداف؛ ولا بد من الإشارة -أيضاً- إلى أنه بناءً على نظرية التوفيق لا يلتفت إلى تأثير الإمكانيات والموانع للوصول إلى الأهداف.

وبالنظر إلى تعريف المؤثرية، لا بد من الإشارة إلى عدة ملاحظات أساسية هذا الصدد، هي الآتية:

أ. المؤثرية أمر نسبي:

السؤال المطروح هنا حول مؤثرية الظواهر المختلفة هو: هل المؤثرية أمر نسبي أم مطلق؟ والجواب عن هذا التساؤل يبدو بسيطاً، ولا سيما من الناحية النظرية؛ لأنه عندما يكون لأي ظاهرة أهدافها وإمكاناتها وموانعها الخاصة بها، سيكون من السهل جداً الاستنتاج بأن المؤثرية أمر نسبي، وليست مطلقة؛ بمعنى أن مؤثرية كل ظاهرة تختص بها فقط. ومع التسليم بإمكان تغيير الأهداف والإمكانات والموانع عند أي ظاهرة، فإن المؤثرية في كل واحدة منها ستختلف -أيضاً- مع اختلاف الحالات والشرائط المتعددة.

وتبرز أهمية الالتفات إلى هذه الملاحظة بشكل أوضح عند الحكم على مؤثرية الظواهر الزمنية. ونمثل لذلك بأن أي نظام سياسي يُعدّ أمراً زمنياً وله مراحل متعدّدة، بحيث يستفيد في كلّ زمان ما، من إمكانات وأهداف وموانع مختلفة عن زمانٍ آخر.

ب. مؤثرية الجزء-الكل:

عند تقسيم مؤثرية أي ظاهرة مركّبة، كالنظام السياسي -مثلاً-، هل يمكن أن نعدّ تلك الظاهرة مؤثّرة أو غير مؤثّرة بناءً على مؤثرية أحد أجزائها أو عدمها؟ ومثلاً على ذلك: هل يمكن عدّ مؤثرية إحدى السلطات الثلاث في الدولة أو عدمها دليلاً على مؤثرية الحكومة أو عدمها؟ وكذلك الحال في سريان هذا السؤال إلى مورد الجامعة أو المدرسة، بالنسبة إلى الصفوف الداخلة فيها. فبناءً على تعريف المؤثرية، فإنّ الجواب المنطقيّ عن مثل هذه الأسئلة سيكون النفي قطعاً.

إنّ الالتفات إلى هذه الملاحظة يسدّ باب المغالطات في مجال تقويم مؤثرية الأنظمة السياسيّة، ومن جملتها النظام السياسيّ للجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ فلقد رأينا بعض الكتاب عندما يتحدّثون عن مؤثرية أحد أجزاء النظام السياسيّ الليبراليّ يحكمون بمؤثرية كلّ ذلك النظام، وعلى العكس من ذلك عندما يتحدّثون عن عدم مؤثرية أحد أجزاء النظام السياسيّ للجمهورية الإسلامية في إيران نراهم يحكمون بعدم مؤثرية كلّ هذا النظام.

إنّ هذا العمل -الذي هو في حقيقته تسرية حكم الجزء للكلّ- ليس إلاّ تطبيقاً لمغالطة الجزء والكلّ المشهورة.

ج. المؤثرية-قيمة الأهداف:

كما يُمكن للظواهر المتعدّدة أن يكون لها أهداف متفاوتة، كذلك يُمكن لظاهرة خاصّة أن يكون لها عدّة أهداف: كيميّة وكميّة، وذاتيّة وغير ذاتيّة، وغائيّة وغير غائيّة. وفي هذه الصورة، فإنّ تقويم مؤثرية هذه الظاهرة

الخاصة لا بدّ فيه من الالتفات إلى التفاوت بين هذه الأهداف، وسهم كل واحد منها، وكذلك قيمة كل هدف.

إنّ السبب في تفاوت الأهداف يرجع إلى قيمة كل منها، فإذا كان للهدف قيمة ذاتية يتحوّل ذلك الهدف إلى هدف ذاتي، وكذلك إذا كانت قيمته غير ذاتية (تبعية)، فسيحوّل ذلك الهدف إلى هدف غير ذاتي⁽¹⁾. وبناءً على ذلك لا بدّ من القول بأنّ النظام القيمي هو المحدّد والمعين للأهداف. والكلامنفسه الذي تقدّم في أنواع القيم يجري في الظاهر؛ فقد تقدّم أنّ لمفهوم القيمة موارد متعدّدة في الاستعمال، وأنّ القاسم المشترك لمفهوم القيمة، كما تقدّم، يعني «المطلوب». وبناءً على ذلك إذا كانت أيّ ظاهرة مطلوبة سيكون لها قيمة ذاتية، وأمّا إذا لم تكن مطلوبة بحدّ ذاتها، بل من أجل الوصول إلى مطلوب آخر، فإنّ قيمتها ستكون غير ذاتية، وبالتالي ستكون تبعية.

والنكته الجديرة بالاهتمام -هنا- أنّ النظام القيمي نفسه وبشكل عام، يُعدّ تابعاً للنظام المعرفي؛ ولهذا، فإنّ مقدار قيمة أهداف أيّ نظام، ومن جملتها النظام السياسي، تابعة لنظامه المعرفي. ومثالاً على ذلك: إنّ الأنظمة السياسيّة الماديّة المبنية على النظرة الماديّة، ترجّح القيم الماديّة⁽²⁾ والدينيّة على القيم غير الماديّة والأخرويّة⁽³⁾ (نعم، إذا كان لهذه الأنظمة -أساساً- قيم أخرويّة!)، وكذلك، فإنّ النظام السياسيّ المبنيّ على أصالة الإنسان وأصالة الفائدة (Material Values)؛ كالليبرالية -مثلاً- يقدّم قيمة الربح والفائدة ورفاه الإنسان وأمنه الماديّ

(1) انظر: أبو الحمد، عبد الحميد: مباني سياست (جامعه شناسى سياسى) چاپ هفتم، تهران، نشر توس، 1376 هـ.ش، ص 251.

(2) انظر: «قانون أساسى، مشروعيت وکار آمدى» (القانون الأساسى، المشروعية والمؤثرية)، عصر ما، العدد 202.

(3) لمزيد من الاطلاع في باب القيمة، انظر: مصباح، مجتبی: فلسفه أخلاق، قم المقدّسة، مؤسّسة آموزشى وپژوهشى امام خمينى قزوینی، 1378 هـ.ش، ص 39؛ جمعى از نویسندگان زیر نظر محمود فتحعلى (جمع من المؤلفين تحت إشراف محمود فتح على)، در آمدى برمباني اندیشه اسلامى (فلسفى، كلامى، سياسى)، قم المقدّسة، مؤسسه آموزشى وپژوهشى امام خمينى قزوینی، 1381 هـ.ش، ص 37.

على أي قيمة أخرى (Numinous Values)، وعليه تُقاس المؤثرية عند القائلين به بمقدار الربح والفائدة والراحة والأمن المادي؛ وبالتالي، فإن أي نظام لا يحقق هذه الأهداف الثلاثة سيكون بنظرهم نظاماً غير مؤثر. وفي المقابل، فإن النظم السياسيّة الإلهية القائمة على أساس النظرة الدنيوية تُقيم وزناً للقيم الأخروية أكبر من القيم المادية. ولهذا تتمتع الأهداف الأخروية بمقدار تحقّقها بأهمية كبيرة في تعيين مقدار مؤثرية تلك النظم السياسيّة، إلى الحدّ الذي يجبر تحقّق مثل هذه الأهداف عدم تحقّق بعض الأهداف الأخرى المادية.

ومن الواضح، بناءً على التعاليم الإلهية، أنّ تلك النظم التي لا تعتني بالأهداف الأخروية والمعنوية، ولا بالقيم الدنيوية والأخلاقية، ستكون أنظمة غير مؤثرة، حتّى ولو كانت موفّقة إلى حدّ كبير في تحقّق أهدافها المادية والدنيوية.

ومما تقدّم، يتبيّن أنّ مؤثرية أيّ نظام تتشخّص بالنظر إلى منظومته المعرفية، ونظامه القيمي (Utilitarianism)؛ لأنّ معيار الأهداف الذي يُعدّ المعيار الأساس لمدى المؤثرية، يؤخذ منهما.

2. المؤثرية وعلاقتها بالمشروعية:

إنّ أيّ نظام سياسي، مضافاً إلى مؤثريته، فإنّه يحتاج إلى المشروعية، والسؤال المهمّ هنا - عن ماهية النسبة بين المؤثرية والمشروعية وطبيعة العلاقة بينهما⁽¹⁾. وبالرغم من أنّه من الناحية النظرية يمكن افتراض صور⁽²⁾ متعدّدة لذلك، لكننا لسنا بحاجة إلى تحليل هذه الصور وعرضها بالتفصيل لمعرفة النسبة بينهما، بل إنّ النظر إلى معنى المؤثرية والمشروعية ومكانتهما في بناء النظام السياسيّ يكفيان لإدراك هذه النسبة.

(1) انظر: لاريجاني، محمد جواد: حكومت، مباحثی در مشروعیت وکارآمدی، تهران، سروش، 1373 ه.ش، المقدمة.

(2) لمزيد من الاطلاع، انظر: رفيع پور، فرامرز: توسعه وتضاد: كوششی در جهت تحليل انقلاب إسلامی ومسائل اجتماعی ایران، تهران، دانشکاه شهيد بهشتی، 1376 ه.ش، ص 159-223.

إنَّ المشروعية تعني في الفكر السياسي، «حق إصدار الأوامر، وبسط حكومة الحاكم، وتكليف الناس بالطاعة»، والبحث عن المشروعية في الحقيقة يرجع إلى توجيه مثل هذا الحق والتكليف، وخلاصة الكلام فيه: إنَّ أيَّ حكومة أو أيَّ حاكم يحتاج في الأساس إلى الحق في السلطة وبسط سياسته وحكمه، ومن دون هذا الحق ستعتبر قوانينه وأحكامه غير مشروعة، وكذلك فإنَّ الناس يحتاجون في توجيه طاعتهم للحاكم إلى دليل موجب لذلك، وإلا فإنَّ طاعتهم -أيضاً- ستكون غير مشروعة.

أمَّا المؤثرية، فإنَّها -كما تقدّم- ترتبط بمقدار تحقّق الأهداف بالنسبة إلى الإمكانيات والموانع، وتحقّق الأهداف -أيضاً- يحتاج إلى وجود هيكلية وقوانين وأساليب صحيحة وأفراد وقوى عاملة، ومن الواضح أنّ هذه الأمور متأخرة رتبة عن المشروعية، ولذا، فإنَّ مؤثرية أيّ نظام لا يُمكن أن تؤسّس لمشروعيتها الأولى⁽¹⁾.

ولكنّ، هل يُمكن لمؤثرية أيّ نظام أو عدمها أن تؤثر في مشروعيتها سلباً أو إيجاباً؟

والجواب عن هذا السؤال يرجع في الحقيقة إلى المبنى الذي نختاره في ملاك المشروعية وأصلها، وفي هذا المجال يُمكن تصوّر أمرين كليّين:

- إنَّ ملاك المشروعية هو العقد الاجتماعي وإرادة الناس واختيارهم وقبولهم بها، كما طرحها جان جاك روسو⁽²⁾.

وفي هذه الصورة يُمكن القول بتأثير مقدار المؤثرية في المشروعية (First Legitimacy)، بل إنّها ستمنح بعض الأنظمة الفاقدة للمشروعية

(1) لمزيد من الاطلاع، انظر: أبو الحمد: مباني سياست، م.س، ص 241-250؛ لاريجاني، محمد جواد: تدين، حكومت وتوسعه، اندیشه معاصر، 1377 هـ.ش، ص 219-226.

(2) أهمّ الصور الممكنة في باب النسبة بين المشروعية والمؤثرية: أ- المشروعية = المقبولية مؤلدة للمؤثرية. ب- المشروعية = المقبولية ناتجة عن المؤثرية. ج- المشروعية = المقبولية تتعامل مع المؤثرية. د- المشروعية = المقبولية من عوامل المؤثرية، والمؤثرية من عوامل المقبولية.

الأولى، كالنظم الانقلابية⁽¹⁾، مشروعية ثانوية؛ كون هذه الانقلابات والثورات منبثقة من إرادة الناس واختيارهم⁽²⁾.

وبناءً على أساس ملاك العقد الاجتماعي، فإنّ عدم مؤثرية أيّ نظام سيُقلل من مشروعية هذا النظام، وفي المقابل فإنّ مؤثرية كذلك ستزيد في مشروعيتها.

- إنّ ملاك المشروعية غير مرتبط بملاك العقد الاجتماعي واختيار الناس وقبولهم وإرادتهم، بل بالإذن والإرادة الإلهية.

وفي هذه الصورة، فإنّ المؤثرية أو عدمها لن تؤثر في المشروعية بأيّ شكل؛ لأنّ المؤثرية ترتبط بهيكلية الحكومة، وقواعدها، ومقرراتها، وأساليبها، وقواها الإنسانية. وبما أنّ مشروعية الحكومة إلهية وليست شعبية، فلن تؤثر المؤثرية أو عدمها - إيجاباً أو سلباً - في تحقق المشروعية لها.

وكذلك، فإنّ رضا الناس واختيارهم وقبولهم بضرٍ فاسد لا يليق بالحكومة، لا يمنحه المشروعية، كما أنّ عدم قبولهم واختيارهم ورضاهم بضرٍ صالح ولائق وفي قمة العبودية والإنسانية، لا يقلل شيئاً من مشروعيتها. نعم، لا بدّ من القول بأنّ أصلح الناس وأفضلهم لا يتمكّن من الحكم من دون حماية الناس وإقبالهم عليه ومساعدتهم له؛ لأنّ النظام الذي لا يملك مقبولية شعبية لن تكون له المؤثرية الكافية، وكذلك، فإنّ النظام غير المؤثر لن يكون مقبولاً أيضاً⁽³⁾.

وعليه، فالنسبة بين المشروعية والمؤثرية، بناءً على المشروعية الإلهية للحكومة، ستكون وفق الآتي:

المشروعية الأولى الإلهية ← تشكيل السلطة ← استقرار النظام ← بسط الحاكمية ← المؤثرية ← المقبولية.

(1) مثلاً على ذلك، انظر: انصاري راد، حسين: «مشروعيت بدون اراده ملت معنا ندارد» (لا معنى للمشروعية من دون إرادة الأمة)، همبستكي، 1379/12/1 هـ.ش.

(2) انظر: لاريجاني: حكومت، مباحثي در مشروعيت وكار آمدی، م.س، ص 27-33.

(3) انظر: شجاعی زند، علی رضا: مشروعيت دينی دولت واقتدار سياسي دين، تهران، مؤسسة تبیان، 1376 هـ.ش، ص 51-53.

ولا بدّ من الالتفات إلى حساسية الأنظمة ذات المشروعية الإلهية بالنسبة إلى مؤثريتها؛ لأنها ترى نفسها أولاً مسؤولة أمام الله - تعالى -، ثمّ رضا الناس، وهذا الإحساس المضاعف بالمسؤولية يقتضي من الناحية النظرية وبشكل طبيعيّ جهداً أكبر منها لجلب رضا الله ورضا عباده، ولتحقيق أهداف الحكومة والتي هي سعادة الناس وكمالهم في الدنيا والآخرة (Secondary Legitimacy).

وفي ختام هذا البحث لا بدّ من الالتفات إلى عدة أمور:

- يوجد تمايز ماهوي بين مفهومي المشروعية والمؤثريّة؛ فالمشروعية مفهوم فلسفيّ يُبحث في الفلسفة السياسيّة، بينما المؤثريّة مفهوم علميّ يُبحث في علم السياسة⁽¹⁾.
- إنّ المشروعية -خلافاً للمؤثريّة- ذات مراتب، وبالاصطلاح المنطقيّ فإنّها تشكيكية؛ فالحكومة إمّا أنّ تكون مشروعة وإمّا غير مشروعة. وكذلك، فإنّ ظاهرة الشرعنة على حدّ قول «فيبر» مسألة داخلية في علم الاجتماع، وليست مسألة فلسفيّة، وبالتالي، فإنّ تلقّي العرف وعامة الناس -في رأي علماء الاجتماع- بالنسبة إلى أيّ ظاهرة قد يتغيّر من الصفر إلى 180 درجة، ودائمًا يُمكن أنّ يكون هذا التلقّي غير صحيح⁽²⁾.
- إنّ المشروعية، وبخاصّة الإلهية، هي مهمّة تكليفيّة؛ ففي الحكومة المشروعة -مثلاً- فإنّ الحاكم مكلف ببذل قصارى جهده من أجل تأمين الأهداف وزيادة مؤثريته -وفاعليته- وكذلك، فإنّ الناس مكلفون بمساندة الحكومة وإعانتها، وزيادة مؤثريتهم وفاعليتهم؛ لأنّ عدم المؤثريّة عندهم ستساهم في إضعاف ذلك النظام المشروع، أو ستكون عاملاً من عوامل تبديله وتغييره.

(1) انظر: قوام، عبد العلي: چالش های توسعه سياسي، تهران، نشر قومس، 1379 هـ.ش، ص 53. وانظر أيضاً- رفيعبور، توسعه وتضاد، م.س، ص 447-452.

(2) انظر: عميد زنجاني، عباسعلي: مباني انديشه سياسي اسلام، تهران، پژوهشگاه فرهنگ و انديشه اسلامي، 1374 هـ.ش، ص 280.

- إنَّ البحث عن مشروعية النظام هو في الحقيقة بحث عن حقانيته وصوابيته، وأمَّا البحث عن المؤثرية، فهو جواب عن سؤال عن: مدى صوابية هيكلية الحكومة وقواعدها ومقرراتها وأساليبها التنفيذية وصلاحيّة القائمين عليها؟ ولذا، لا بدّ من التفكيك بين حقانيّة النظام ومؤثريته، إذ من الممكن أن تكون الحكومة حكومة حقّة ومشروعة؛ ولكن، ولأسباب متعدّدة - كقلة الإمكانيات ووجود الموانع - لا تكون مؤثّرة، والعكس صحيح؛ إذ ربّما تكون الحكومة غير مشروعة، ولكنها، ولأسباب متعدّدة، تكون مؤثّرة وفاعلة⁽¹⁾.

3. الإمكانيات المطلوبة لتحقيق المؤثرية :

يُمكن تقسيم الإمكانيات اللازمة لتحقيق المؤثرية بشكل كليّ إلى قسمين: المادّية، وغير المادّية.

أ. الإمكانيات الطبيعيّة والمادّية :

المراد من الإمكانيات المادّية هو كلّ الأجزاء والعناصر التي تكون في خدمة أيّ نظام بالشكل الطبيعي؛ كالمناخ الطبيعيّة، والموقعيّة الجغرافيّة السياسيّة، وحالة الماء والهواء، والتربة والأراضي، والمناخ المائيّة، الأرضيّة والسطحيّة، ومعدّل الذكاء والاستعداد الطبيعيّ عند أفرادها، ...

ب. الإمكانيات غير المادّية :

ونشير -هنا- إلى أهمّ عناصرها؛ وهي: المباني الفكرية (الرؤية المعرفية والنظام القيمي)، ومجموعة القوانين والمقررات الصحيحة والمناسبة (القانون الأساس/ القانون العادي/ المقررات/ ...)، والهيكلية والتشكيلات، والتخطيط، والبرمجة، والطاقت الإنسانية الملتزمة والمتخصّصة، والإدارة، والمراقبة والسيطرة، والوضع السياسيّ الملائم، وكذلك الوضع الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ والداخليّ والخارجيّ، ...

(1) انظر: لاريجاني: تدين، حكومت وتوسعه، م.س، ص226.

4. موانع تحقق المؤثرية:

تُقسم موانع مؤثرية أي نظام إلى قسمين كليين:

أ. الموانع الداخلية:

إنَّ نقصان أيِّ واحد من الإمكانيات الماديّة وغير الماديّة أو فقدانه، يُعدّ مانعاً من تحقّق أهداف النظام، ومضافاً إلى ذلك نُشير هنا إلى جملة من الموانع الداخلية الهامّة:

- زيادة الطلب على الخدمات (نتيجة زيادة الإنجاب، أو زيادة عدد اللاجئين -مثلاً-).
- زيادة حدّ الإرضاء والتوقّعات (نتيجة ارتفاع سطح المعرفة والرفاه، والتغيّرات القيمية، والإعلانات،...).
- التحوّلات المفاجئة وغير المناسبة؛ سياسياً وثقافياً واجتماعياً.
- الإرث المنفي والمخرّب؛ علمياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.
- المجموعات الداخلية الغافلة والمخالفة والمعاندة.
- اشتباهاات المسؤولين والمديرين والمؤسّسين أو فسادهم.

ب. الموانع الخارجية:

إنَّ النظام السياسيّ، وكأيّ ظاهرة أخرى، يحتاج من أجل تحقيق أهدافه إلى التغلّب على الموانع الخارجية، وبنظرة كليّة يُمكن تقسيم هذه الموانع إلى ستّة أقسام:

- الموانع الفكرية (الرؤى المعرفية والنظم القيمية المخالفة والمعادية).
- الموانع الثقافية (الثقافات المتفاوتة المخالفة والمعادية).
- الموانع السياسية (الأهداف، الرؤى، الأساليب، والسلوك السياسيّ المخالف والمعادي).
- الموانع الاقتصادية (الحصار، الضغط الاقتصاديّ).
- الموانع العسكرية (الهجوم، التهديد العسكريّ).
- الموانع المرتبطة بالقوانين والمقرّرات (المجامع الدوليّة المخالفة).

ثانياً: مؤثريّة النظام الإسلاميّ:

يقول الإمام الخامنئي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «إنّ التمدّن الإسلاميّ، ومن خلال التعاليم الإلهيّة استطاع أن يصل إلى حدّ من القدرة يُسخر من خلالها كلّ القوى البشريّة الحيّة والفعّالة من أجل تحقيق أهدافه الكبرى. إنّ خوف القوى الكبرى في هذا العالم من الحكومة الإسلاميّة في إيران، وكذلك سعيهم الحثيث في مجال الإعلام ضدها، يُعدّ دليلاً واضحاً على اقتدار الحكومة الإسلاميّة الإيرانيّة وعلى مكانتها الرفيعة عند الرأى العامّ في العالم»⁽¹⁾. بعد أن قمنا بتقديم بعض المطالب العامّة عن معنى المؤثريّة وعلاقتها مع المشروعيّة، وإمكانات تحقّقها وموانعه، سوف نشرع في هذا القسم من المقالة في تقويم مؤثريّة النظام في الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران بوصفه أنموذجاً تطبيقيّاً لموضوع المؤثريّة، مع رجاء أن يصير البحث بذلك أشدّ وضوحاً ومنطقيّاً بشكل أكبر.

ولذا، لا بدّ أن نُشير أولاً إلى الرؤية المعرفيّة والنظام القيميّ وأهداف الإسلام، ومن ثمّ نوضّح بعض العناصر الموجبة لمؤثريّة النظام الإسلاميّ.

1. الرؤية الكونيّة والنظام القيميّ في الإسلام:

تقدّم أنّ تحقّق المؤثريّة إنّما يرتبط بثلاثة محدّدات هي: الأهداف، والإمكانات، والموانع، وأنها بشكل مباشر أو غير مباشر تتبع من النظام القيميّ أو تتأثّر به، والذي بدوره يتبع الرؤية الكونيّة -أيضاً-.

إنّ أصول الرؤية الكونيّة في الإسلام؛ أي: التوحيد، والوحي، والنبوّة (الإمامة)، والمعاد، ومبدأ حركة العالم والإنسان ومقصدهما ومسيرهما، قد بيّنت بأدقّ تفاصيلها في الكتب الفلسفيّة والكلاميّة⁽²⁾، وفي الحقيقة إنّ

(1) خامنئي، سيد علي: مجلّ يزوهش مجلس، العدد 19، مهر وأبان 1372 هـ.ش، ص 7.

(2) انظر: طباطبائي، محمّد حسين: الميزان في تفسير القرآن، طهران، دار الكتب الإسلاميّة، 1376 هـ.ق: أصول فلسفه وروش رئاليسم، مقدمه وپاورقى بقلم مرتضى مطهرى، تهران، صدرا، 1364 هـ.ش: مطهرى، مرتضى: مقدّمه اى بر جهان بينى اسلامى، قم المقدّسة، صدرا: مصباح يزدي، محمد تقى: معارف قرآن (1-3): «خداشناسى، كهان شناسى، انسان شناسى»، قم المقدّسة، مؤسسة آموزشى ويزوهشى إمام خمينى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، 1376 هـ.ش، ص 434-442.

أي إنسان عالم ومنصف لا يتردد في أفضلية الرؤية الكونية الإسلامية على غيرها من الرؤى الكونية المادية المصطنعة بواسطة الإنسان، وكذلك الرؤية الكونية في المسيحية واليهودية.

ومن الطبيعي أن ينبثق من هذه الرؤية أفضل نظام قيمي وأدقه وأكمله وأشمله، ومثل هذا النظام لا تفرقه أهواء الفرق وعصبياتها، فيزول على مرّ الأيام.

إنّ هذا النظام إنّما يتمتع بأكبر قدر من المؤثرية؛ وذلك للأسباب والخصائص الآتية:

أ. مطابقة الفطرة والحاجات الإنسانية:

قال -تعالى-: ﴿ فَأَقَمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بَدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (1).

فاذا لم تكن قيم أي نظام متوافقة ومنسجمة مع طينة الإنسان وطبيعته وحاجاته، فمن الطبيعي أن لا تقبل هذه القيم من قبل الناس، وإذا رضخوا لها، فيكون ذلك بالقهر والإكراه (2)؛ ما يعكس ذلك مانعاً من مؤثرية ذلك النظام؛ لأن أهداف أي نظام -كما أشرنا- نابعة من قيمه.

وأما إذا كانت القيم متلائمة ومنسجمة مع الفطرة، فإنّ الناس ستقبل أهدافه وتتبنّاها بكلّ بساطة، وسيسعون بكلّ جهد وجدّ من أجل تحقيقها، بل سيقدمون أعلى ما يملكون في سبيلها.

ب. الجامعية:

قال -تعالى-: ﴿ وَتَوْمَ نَبُعثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ وَزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ (3).

إنّ نظام القيم في الإسلام نظام جامع ينظر إلى جميع أبعاد الإنسان

(1) سورة الروم، الآية 30.

(2) انظر: مطهري، مرتضى: فطرت، تهران، انتشارات صدرا، 1369 هـ.ش، ص 74-87، 111-125.

(3) سورة النحل، الآية 89.

الوجودية، فهو لا ينظر إلى الأبعاد المادية والدينيّة فقط، كما هو حال بعض الأنظمة، وكذلك لا ينظر فقط إلى الأبعاد المعنوية والأخروية، كما هو حال بعضها الآخر. إنّ الإسلام قد بيّن جميع القيم المؤثرة في هداية الإنسان.

ج. التطابق والانسجام:

قال -تعالى-: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (1).

إنّ أحد العيوب الكبرى في أيّ نظام هو عدم الانسجام بين قيمه، بل والتناقض أحياناً، وهذا ما يُسبّب الهرج والمرج النظريّ والعمليّ والضياع في نهاية المطاف؛ أمّا النظام القيميّ في الإسلام، فيمتاز عن غيره بالتوافق بين قيمه وعدم وجود أيّ تناقضٍ بينها (2).

د- الشمولية العالمية والزمنية:

قال -تعالى-: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَتِهِ، وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (3).

فكلّما كانت دائرة القيم شاملة وممتدة في الزمان والمكان، أي أنّه كلّما استوعبت أكبر عددٍ من الناس، وفي الأزمنة المختلفة، فستمتاز هذه القيم بقدر أكبر من الثبات والاستقرار؛ وعلى العكس من ذلك -أيضاً-، فإنّه كلّما كانت دائرة هذه القيم أضيق زماناً ومكاناً، كلّما كانت القيم أقلّ ثباتاً واستقراراً.

إنّ قيم الإسلام الأصيلة وأسسها شاملة للعالم كلّه ولكلّ الأزمنة، فلا تختصّ بجماعة دون جماعة، ولا بزمان دون زمان؛ فالقرآن كتاب هداية لكلّ الناس، وقيم الدين الخاتم معتبرة في كلّ زمان (4).

وقد جعلت هاتان الخاصّتان من أهداف الإسلام الأصليّة والراقية

(1) سورة النساء، الآية 82.

(2) انظر: مطهرى، مرتضى: خاتميت، تهران، انتشارات صدرا، 1366 هـ.ش، ص 7.

(3) سورة الأعراف، الآية 158.

(4) انظر: سبحاني، جعفر: خاتميت از نظر قرآن وحديث عقل، ترجمة: رضا استادي، قم المقدّسة، مؤسسه

سيد الشهداء (ع)، 1369 هـ.ش.

في أعلى مكانة من الثبات، وبالتالي جلبت للناس مزيداً من السكينة والاطمئنان، ونتيجة ذلك ستكون مزيداً من المؤثرية أيضاً.

هـ. المرونة والمواكبة في ضمن الثبات:

إذا لم يتمكن النظام القيمي من مواكبة الزمان بكافة متغيراته في الأفكار والمسائل والمشكلات المختلفة، فسيفقد بالتدرج دوره المحوري في الحياة العملية للمجتمع.

إن أصول النظام القيمي في الإسلام، وإن كانت ثابتة، لكنها - بالاستفادة من القيم التبعية والآلية - تمتاز بنوع من المرونة، والمواكبة، والتكيف، وقدرة التطبيق اللازمة مع اختلاف الشرائط.

ويُعدّ هذا التغيير والمرونة المبنيان على الثبات، من مزايا النظام القيمي في الإسلام، ومن أهم أسباب مؤثرته وعلل فعاليتها.

و. الواقعية:

من الممكن لأحد الأنظمة أن يرى القيم أموراً اعتبارية لا جذور لها في الواقع، وبالتالي، فإن هذه النظرة اللاواقعية في معرفة القيم تستلزم نسبيتها، وهذه النسبية في القيم - كما يؤيد ذلك علم النفس - ستسبب قلة الاعتماد والاطمئنان وعدم الحافزية للسعي وبذل الجهد من أجل تحصيل هذه القيم وحفظها والدفاع عنها، ومن ثم سيصاب النظام في مؤثرته وفعاليتها بأضرار كبيرة وخطيرة.

أما الإسلام، فإنه يعتقد بأن القيم ليست أموراً اعتبارية⁽¹⁾، وإنما لها أساس وجذور في الواقع، ولازم هذا القول بواقعية القيم أنها مطلقة وليست نسبية. وهذا سيزيد من اعتماد الناس واطمئنانهم وجهدهم وسعيهم من أجل اكتسابها والحفاظ عليها والدفاع عنها، وفي النتيجة تحقيق مؤثرية هذا النظام وفعاليتها.

(1) انظر: مطهري: خاتمة، م.س، ص35-75؛ اسلام ومقتضيات زمان، تهران، انتشارات صدرا، 1370 هـ.ش، ص229.

ز. الاعتدال:

قال -تعالى-: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾⁽¹⁾. وبما أنّ النظام القيمي في الإسلام نابع من الرؤية الكونية الإسلامية وبأدق معرفة بالإنسان وأشملها وأعمقها، فقد نأى به عن كل أنواع الإفراط أو التفریط، وأقام له نظاماً معتدلاً في كافة أمورهِ وفي جميع أحواله؛ سواء في القدرة أم الضعف أم الحاجة أم سوى ذلك⁽²⁾.

2. أهداف النظام الإسلامي:

إنّ الهدف الغائي للنظام القيمي المنبثق من أصول الرؤية الكونية في الإسلام عبارة عن الكمال والسعادة الواقعية للإنسان، والتي تتمثل بقربه الأكبر من الله -تعالى-، وهو لا يتأتى إلا من خلال العبودية له: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾⁽³⁾.

وبناءً عليه، فإنّ كلّ شيء يساهم في تحقّق هذا الهدف يُعدّ من الأهداف المتوسطة للإسلام، ويُمكن الإشارة إلى أهمّها وفق الآتي:

أ . معرفة المبدأ⁽⁴⁾.

ب . معرفة الوجود⁽⁵⁾.

ج . معرفة الإنسان⁽⁶⁾.

د . معرفة المعاد⁽⁷⁾.

(1) سورة البقرة، الآية 143.

(2) انظر: مطهري: مقدمهائ بر جهان بيني اسلام، م.س، ص 271.

(3) سورة الذاريات، الآية 56.

(4) انظر: سورة البقرة، الآيات 21، 22، 28، 29؛ سورة آل عمران، الآيات 2، 5، 6، 18؛ سورة الأنعام، الآيات 2، 56، 80؛ سورة العنكبوت، الآية 63.

(5) انظر: سورة فصلت، الآيات 11-12؛ سورة الطلاق، الآية 12؛ سورة الملك، الآية 3؛ سورة الأعراف، الآية 54؛ سورة نوح، الآية 15.

(6) انظر: سورة المؤمنون، الآيات 12-13؛ سورة يونس، الآيات 12، 19؛ سورة هود، الآية 10؛ سورة الإسراء، الآية 11؛ سورة المعارج، الآية 19؛ سورة القيامة، الآية 14؛ سورة العلق، الآية 2.

(7) انظر: سورة البقرة، الآيات 62، 254؛ سورة آل عمران، الآيات 25، 30، 106، 185؛ سورة إبراهيم، الآيات 42، 48؛ سورة النمل، الآيات 84، 89؛ سورة الإسراء، الآية 13.

- هـ . معرفة القيم⁽¹⁾ .
و . معرفة الحقوق والتكاليف⁽²⁾ .
ز . التزكية والتربية⁽³⁾ .
ح . العدالة⁽⁴⁾ (الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية) .
ط . الأمن⁽⁵⁾ (النفسي، المالي، الحقوقي) .
ي . الرفاه الدنيوي⁽⁶⁾ .
ك . تأمين الحاجات الروحية والعاطفية⁽⁷⁾ .
ل . تحقق حكومة الإسلام العالمية⁽⁸⁾ .

3. عناصر مؤثريّة الإسلام ومحدداتها :

بعد الإشارة إلى أصول الرؤية الكونية في الإسلام وخصائص نظامه القيمي وأهدافه، نُشير في هذا القسم -وباختصار- إلى أهمّ العناصر والمحددات المساهمة في مؤثريّة النظام الإسلاميّ.

أ . محوريّة الله والوحي الإلهي :

إنّ الله -تعالى- أي الخالق والمالك والمدبّر لهذا الوجود، هو محور كلّ شيء في النظام الإسلاميّ، وإنّ القوانين والمقرّرات مستمدة من الوحي الإلهي؛ لذا يمتاز هذا النظام عن غيره من الأنظمة ذات المحور الإنسانيّ بأمر منها:

- (1) انظر: سورة المائدة، الآيات 1-2؛ سورة الحجرات، الآيات 9-13؛ سورة الحجر، الآية 88؛ سورة النجم، الآية 32.
(2) انظر: سورة البقرة، الآيات 223، 282؛ سورة النساء، الآية 86؛ سورة الأنعام، الآيات 151-152؛ سورة الممتحنة، الآيات 10-12؛ سورة الأحزاب، الآية 37.
(3) انظر: سورة البقرة، الآية 151؛ سورة آل عمران، الآية 164؛ سورة الجمعة، الآية 2.
(4) انظر: سورة النحل، الآية 90؛ سورة الشورى، الآية 15؛ سورة الحديد، الآية 25؛ سورة المائدة، الآية 8؛ سورة النساء، الآية 58؛ سورة الحجرات، الآية 13.
(5) انظر: سورة الأعراف، الآية 56؛ سورة المائدة، الآية 33؛ سورة البقرة، الآية 193؛ سورة النساء، الآيات 29-30، 83؛ سورة الحجرات، الآية 12.
(6) انظر: سورة القصص، الآية 77؛ سورة الزخرف، الآية 32؛ سورة آل عمران، الآية 14.
(7) انظر: سورة البقرة، الآية 186؛ سورة الرعد، الآية 28؛ سورة الروم، الآية 21؛ سورة لقمان، الآية 14.
(8) انظر: سورة الفتح، الآية 28؛ سورة القصص، الآيات 5-6؛ سورة المائدة، الآية 48.

- إنَّ الناس يتحرَّكون في فلك التوحيد بشكل متَّحد ومنسجم، ويُقدِّمون الأوامر الإلهية على أيِّ شيءٍ آخر؛ قال -تعالى- ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا...﴾ (1). وقال -تعالى-: ﴿إِلَّا نَضُرُّهُ فَقَدْ نَضَرَهُ اللَّهُ...﴾ (2).

- بما أنَّ القوانين والمقرَّرات مستمَّدة من الشرع المقدَّس، فإنَّها تمتاز بالقداسة، ومضافاً إلى أنَّ العمل بها يُعدُّ وظيفة قانونية وحقوقية، فإنَّ لها صبغة عبادية؛ ولهذا، فإنَّ مراعاة القانون، مضافاً إلى ثوابه القانوني والحقوقية (الموجود في سائر الأنظمة)، فإنَّ له ثواباً إلهياً -أيضاً-، وكذلك، فإنَّ نقض القوانين ومخالفتها -مضافاً إلى كونه جريمة يُعاقب عليها حقوقياً وقانونياً- فإنَّه ذنبٌ وله عقوبة أخروية أيضاً، وهذا البعد يُضاعف من جهود الناس في القيام بوظائفهم الفردية والاجتماعية والسياسية... (3).

- تُعدُّ الحركة في نطاق الوحي الإلهي أحد أهمِّ العوامل التي تُبعد الدولة الدنيوية عن الاستبداد؛ لأنَّ الناس لا يتحرَّكون وفق إرادة شخص وأهوائه ويسعون لطلب رضاه، بل يسعون لكسب رضا الله -عزَّ وجلَّ- والفوز بالنعيم الخالد في الآخرة.

ب. الإمامة والولاية:

إنَّ القيادة في الإسلام تقوم على أساس الإمامة والولاية؛ قال -تعالى-: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (4)، ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهٖ وَوَوَّادُوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُ الَّذِينَ

(1) سورة آل عمران، الآية 103.

(2) سورة التوبة، الآية 40.

(3) انظر: صنيعي منفرد، محمد علي؛ رساله ای در تثبیت وکارآمدی نظام سیاسی جمهوری اسلامی ایران از دیدگاه مهندسی سیستمها وعلم مدیریت، تهران، دانشکاه الزهراء، 1379 ه.ش، ص 105.

(4) سورة النساء، الآية 59.

يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١﴾، ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾ (٢). وعن الإمام الرضا عليه السلام: «إن الإمامة خلافة الله وخلافة رسوله.. إن الإمامة زمام الدين ونظام المسلمين وصلاح الدنيا، وعز المؤمنين، الإمام أس الإسلام النامي وفرعه السامي... الإمام عالم بالسياسة، ومستحق للرياسة، مفترض الطاعة، قائم بأمر الله، ناصح لعباد الله» (٣).

إن نظام الإمامة والولاية يفرض أن يكون على رأس الحكومة أعلم الناس وأصلحهم وأعدلهم، وبهذا يدرأ الإسلام خطر الاستبداد والتسلط... الذي يهدد بقية الأنظمة، ثم إن الناس بقبولهم لمثل هذه القيادة والولاية سيكونون أكثر اتحاداً واطمئناناً وأملاً.

وتتلازم الحكومة والسلطة في النظام الولائي مع المسؤولية؛ فالوالي والحاكم في المجتمع الإسلامي لا بد أن يكون من أكثر الأفراد تحملاً للمسؤولية. ومن المميزات الأخرى لهذا النظام الولائي: أن إمام المجتمع وقائده هو الأسوة والقدوة لكل الناس في شتى المجالات، وبالتالي فهو نفسه أول المتحمّلين للتكليف وأداء الوظيفة الإلهية؛ عن الإمام علي عليه السلام: «أيها الناس إنني والله ما أحثكم على طاعة إلا وأسبقكم إليها، ولا أنهاكم عن معصية إلا وأنتهي قبلكم عنها» (٤).

(1) سورة النساء، الآية 83.

(2) سورة الأنبياء، الآية 73.

(3) الأمدي، ناصح الدين أبو الفتح عبد الواحد بن محمد التميمي: غرر الحكم ودرر الكلم، ترتيب و تدقيق: عبد الحسن دهيني، ط1، بيروت، دار الهادي، 1413هـ/ق/1992م، ص17.

(4) الكليني، محمد بن يعقوب: الكافي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الففاري، ط5، طهران، دار الكتب الإسلامية، 1363هـ.ش، ج1، ص200.

(5) الشريف الرضي، محمد بن الحسين: نهج البلاغة (الجامع لخطب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) ورسائله وحكمه)، تحقيق: محمد عبده، ط1، قم المقدسة، دار الذخائر، 1412هـ/ق/1370هـ.ش، الخطبة 175، ج2، ص90.

فالإنسان الأسوة هو المجسد العيني للرؤى والقيم والسلوك التي سيتمكن الناس من خلالها، بأفضل وجه، من معرفة التكليف والقيم والعمل بها.

إن قليلاً من الالتفات والانتباه يوضح أنّ نظام الإمامة والولاية يُعدّ من أهمّ العناصر في مؤثريّة النظام الإسلاميّ وأرقاها، وبالتالي ستُحقّق تحت رايته كلّ القيم والأهداف في الإسلام.

ج. الاعتقاد بالمعاد:

إنّ أحد أهمّ العوامل التي تُساهم في مؤثريّة الإسلام هو الاعتقاد بالمعاد⁽¹⁾؛ لأنّ مثل هذا الاعتقاد سيؤثّر بشكل كبير ومهمّ على سلوك الإنسان المؤمن وعمله، وذلك لأسباب عدّة؛ أهمّها:

- أنّ الإنسان عندما يُدرك بأنّ كلّ أقواله وأعماله؛ سواء الكبيرة أم الصغيرة، ستؤثّر في مصيره وإلى الأبد، وأنّه سيأتي ذلك اليوم [الآخرة]؛ فإنّه حينئذٍ لن يكون سعيه من أجل دنياه فقط، بل إنّ هذه الدنيا ستكون عنده بمثابة جسر يتزوّد منها ويرحل عنها إلى العالم الآخر. «تزوّدوا من أيام الفناء للبقاء، فقد دُلتم على الزاد وأمرتم بالظعن، وحُثتم على المسير»⁽²⁾.
- أنّ الإنسان يعتقد بأنّ آثار سعيه وأعماله ستبقى خالدة، ولذلك سيسعى بشكل أكبر وأدقّ من أجل ذلك: «عليك بحسن التّأهب والاستعداد والاستكثار من الزاد»⁽³⁾.
- أنّ الإنسان سيكون بمأمن من الابتلاء بكثير من الأفخاخ المنصوبة من قبيل أهواء النفس وشياطين الإنس والجن التي تهدر كلّ الإمكانيات والطاقات.

(1) جمشيدى، أسد الله: آثار فردى معاد از ديدگاه قرآن، قم المقدّسة، مؤسسة آموزشی وپژوهشی امام خميني (قده)، 1380 هـ.ش، ص 71-99.

(2) الشريف الرضي، نهج البلاغة، م.س، ج 2، ص 52.

(3) الأمدي، غرر الحكم ودرر الكلم، م.س، ص 255.

د. العقلانية:

«لا يوجد دين كدين الإسلام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعقل، ويعترف بحقّه ودوره... فالعقل في الفقه الإسلاميّ، مضافاً إلى قدرته على كشف الأحكام، فإنّه يُمكنه تقييدها وتحديدتها أو تعميمها. وكذلك يُستعان به بشكل كبير في الاستنباط من سائر المصادر والمدارك الأخرى»⁽¹⁾.

ولقد أشار القرآن الكريم في الكثير من آياته إلى منزلة العقل، ودعا الناس إلى التعقل⁽²⁾، فالعقل في الإسلام نبيّ داخليّ به يُعرّف الله، وبه يُعبّد، وهو الوسيلة لسعادة الإنسان الخالدة.

وفي النصّ: «العقل أغنى الغنى، وغاية الشرف في الآخرة والدنيا»⁽³⁾، و«صاحب جيش الرحمن»⁽⁴⁾، و«أفضل النعم»⁽⁵⁾، و«رسول الحق»⁽⁶⁾. إنّ اهتمام الإسلام بالعقل وتأكيده على العقلانية يُعدّ من العناصر المهمة والأساس للمؤثريّة ومواكبة شرائط الزمان ومقتضياته.

هـ. العلم والتجارب المفيدة المصاحبة للعمل:

إنّ من أسباب مؤثريّة أيّ نظام، الاستفادة من العلوم والتجارب، وكلّما ازداد مقدار الاستفادة منها، ازداد احتمال المؤثريّة أيضاً.

إنّ منزلة العلم والتجربة في الإسلام رفيعة جداً، كحال العقل؛ وقد أشار القرآن الكريم في كثير من آياته إلى أهميّة العلم⁽⁷⁾، ووردت في كتب الأحاديث روايات كثيرة تُشير إلى ضرورة العلم والتعليم، وفي طليعتها الحديث المشهور عن النبيّ الأكرم ﷺ: «طلب العلم فريضة على كلّ مسلم»⁽⁸⁾.

(1) انظر: مجموعة آثار شهيد مطهري، تهران: قم المقدّسة، صدرا، 1368هـ.ش، ج3، ص190.

(2) انظر: سورة البقرة، الآيات 164، 170-171؛ سورة الأنفال، الآية 22؛ سورة آل عمران، الآيات 190-191.

(3) سورة يوسف، الآية 111؛ سورة الزمر، الآية 21؛ سورة الأنعام، الآية 32.

(4) اللّيثي الواسطي، علي بن محمد: عيون الحكم والمواعظ، تحقيق: حسين الحسيني البيرجندي، ط1، بيروت، دار الحديث، لا، ت، ص22.

(5) م. ن، ص64.

(6) م. ن، ص111.

(7) م. ن، ص27.

(8) انظر: سورة آل عمران، الآية 18؛ سورة المجادلة، الآية 11؛ سورة الزمر، الآية 9؛ سورة الرعد، الآية 43؛ سورة القصص، الآية 80؛ سورة العنكبوت، الآيات 43، 49.

(9) الكليني، الكافي، م، س، ج1، ص30.

وما يجدر الانتفاة إليه، تأكيد الآيات والروايات الإسلامية على فائدة العلم المقرون بالعمل ومؤثرته. وفي الحديث: «خير العلم ما نفع»⁽¹⁾، و«علم لا ينفع كدواء لا ينجع»⁽²⁾.

و. الحَقَانِيَّة:

من جملة العوامل المؤثرة جدًّا في المؤثريَّة لأيِّ نظام، حَقَانِيَّة ذلك النظام ومشروعِيَّته⁽³⁾، وقد ثبت في محله أنه، ومن بين كلِّ ملاكات الحَقَانِيَّة والمشروعِيَّة، فإنَّ المقبول منها هو ملاك المشروعِيَّة والحَقَانِيَّة الإلهيَّة؛ وبالتالي، فإنَّه لا يُمكن اعتبار بعض الملاكات الأخرى، كملك القهر والغلبة، والوراثة، والتوافق الجماعيِّ، والأكثرية... ملاكًا للمشروعِيَّة الواقعيَّة⁽⁴⁾.

وبما أنَّ مباني النظام الإسلاميِّ ومضامينه صادرة من جانب الحقِّ المطلق، أي الله تبارك وتعالى، فملك مشروعِيَّة هذا النظام إلهيَّة أيضًا؛ وهذا النوع من المشروعِيَّة، مضافًا إلى تبينه لحقِّ الحاكم بالأمر والنهي، وحقِّ الناس وتكليفهم بالإطاعة له بأفضل وجه ممكن، فإنَّه يُعطي للحياة معنى، ويرفع حسَّ المسؤوليَّة والإحساس بالرضا والاطمئنان والفداء؛ سواء عند الحاكم أم عند عموم الناس، ومن هنا سوف تزداد مؤثريَّة النظام⁽⁵⁾.

ز. المساواة بين الناس والتقوى:

إنَّ الناس في النظام القيميِّ الإسلاميِّ متساوون، ولا فضل لأحد على غيره إلا بالتقوى. قال -تعالى-: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾⁽⁶⁾. وقال -تعالى-: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا

(1) الليثي الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، م.س، ص 237.

(2) م.ن، ص 341.

(3) لاريجاني: حكومت، مباحثيومشروعيت، وكارآمدی، م.س، ص 37.

(4) مصباح يزدي، محمد تقی: «حكومت ومشروعیت»، كتاب نقد، عدد 7، تابستان 1377 هـ.ش، ص 43.

(5) صنيعي منفرد: رساله‌ای در تثبیتو کار آمدی نظام سیاسی جمهوری اسلامی ایران، م.س، ص 105.

(6) سورة النساء، الآية 1.

خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ
أَتْقَنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١﴾

إنَّ هذه النظرة ترفع أي نوع من التمييز على أساس القومية والقبيلة والمجموعة واللون والعرق والثروة والقدرة... وتزِيل -أيضاً- الاختلافات والفوارق الاجتماعية كافة، الناتجة عن هذه الأمور، وستكون موجبة للوحدة والاتحاد وشحن الهمم، كما أنها ستُهَيِّئ الأرضية اللازمة للتنافس على اكتساب الفضائل وتزكية النفس.

وبما أنَّ التقوى لا ترتبط فقط بالأمور الفرديَّة، بل إنَّ لكلِّ مجال؛ سواء أكان سياسياً، أم اجتماعياً، أم اقتصادياً، أم ثقافياً، أم فنياً تقواه المتناسبة معه؛ فإنَّ ذلك يُعدُّ أقوى ضامن إجرائي وأفضله للإصلاح، والمراقبة، والتطوُّر الفرديِّ والجماعيِّ في الإسلام (2).

ح. التكليف:

بناءً على الرؤية الكونية والنظام القيمي في الإسلام، يُعدُّ الخضوع لله والإيمان بأنَّ الإنسان مخلوق وعبد لله، من الأمور المساهمة في إحساس الفرد بالمسؤولية والتكليف وإطاعة الأوامر والنواهي الإلهية. إنَّ العمل بالتكليف في نظر الإنسان المسلم، اقتضاءً لحقَّ الله عليه، يُعدُّ من أهمِّ الأمور، كما أنَّ حسَّ القيام بالتكليف يدفع الإنسان المسلم إلى الحضور في الساحات والعمل بتكليفه، إذا ما طُلِبَ منه ذلك؛ حتَّى لو تحمَّل الصعوبات والآلام والخسائر الماديَّة في سبيل ذلك.

فعندما يعمد الإنسان في كلِّ لحظة من لحظات حياته أنَّه يؤدِّي وظيفته ويقوم بتكليفه، فستتبدل الحياة عنده إلى عبادة، والحرب إلى جهاد،

(1) سورة الحجرات، الآية 13.

(2) مصباح يزدي، محمد تقي: أخلاق در قرآن، قم المقدسة، مؤسسة آموزشی و پژوهشی امام خمینی (قده)، 1376 هـ.ش، ج 1، ص 186؛ ولمزيد من الاطلاع، انظر: رجایی، سيد كاظم: باهمكاری كروه اقتصاد، معجم موضوعی آیات اقتصادی قرآن، قم المقدسة، مؤسسه آموزشی و پژوهشی امام خمینی (قده)،

1382 هـ.ش، ص 112-116.

والموت إلى شهادة؛ وبالتالي، فإن هذا المفهوم والمنزلة الرفيعة للحياة والموت تُعدّ من العوامل المهمة لمؤثريّة النظام الإسلاميّ.

ط. المشاركة والتعاون:

تُعدّ المشاركة والتعاون في مختلف المجالات الاجتماعيّة في يومنا الحاضر من أهمّ أسس الرقي والتقدّم ومؤثريّة الأنظمة، وكلّما كانت مساهمة الناس أكبر في التصميم واتّخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات، فإنّ ذلك سيؤدّي إلى مزيد من الرقي والتقدّم والمؤثريّة⁽¹⁾.

والله - تعالى - أوصى في قرآنه الكريم النبيّ الأكرم ﷺ بالمشاركة والتشاور مع المسلمين⁽²⁾، وكذلك أمر المسلمين بأن تكون أمورهم قائمة على أساس الشورى⁽³⁾، وأن يتعاونوا على البرّ والخير فيما بينهم⁽⁴⁾، وكما أنّ السيرة العمليّة للنبيّ الأكرم ﷺ والأئمة الأطهار عليهم السلام تُشير إلى أنّ هؤلاء العظام كانوا يعتمدون مبدأ التشاور مع أهل الخبرة في الموضوعات والمسائل المتفرّقة.

ي. المسؤولية والرعاية العامّة:

بناءً على الرؤية الكونيّة الإسلاميّة، فإنّ الإنسان موجود حرّ ولديه القدرة على الاختيار، وإذا اقترنت الحرّيّة والاختيار بالمعرفة والمقدرة، فسينتج عنها حسّ المسؤولية؛ فالإسلام يعتقد بأنّ الإنسان مسؤول أمام الله وتجاه نفسه والآخريين والطبيعة، وهذه المسؤولية ستكون من جهة سبباً لإحساس الإنسان بتكليفه تجاه مصيره وكماله وسعادته، ومن جهة أخرى سيرى نفسه مسؤولاً تجاه هذا المجتمع أيضاً، لأنّ الإنسان مفطور على التعامل مع مجتمعه والتأثير والتأثر به. وقد ورد في حديث عن النبيّ

(1) ورام، مسعود بن عيسى: تنبيه الخواطر ونزهة النواظر (المعروف بمجموعة ورام)، طهران، دار الكتب الإسلاميّة، 1376 هـ.ق، ص.6.

(2) سورة آل عمران، الآية 159.

(3) سورة الشورى، الآية 38.

(4) سورة المائدة، الآية 2.

الأكرم ﷺ قوله: «ألا كلّمكم راع وكلّمكم مسؤول عن رعيّته»⁽¹⁾.
وعلى سبيل المثال، فإنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يُعدّان
من أهمّ فروع الدّين الإسلاميّ، ويُعبّران عن هذه المسؤوليّة والرعاية
العامة والسيطرة على كافّة المستويات والمجالات المختلفة؛ السياسيّة،
والثقافيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة...

وبناءً عليه، فإنّ التقوى في الإسلام تُعدّ بمثابة الحصانة والرقابة
الداخليّة، كما أنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يُعدّان بمثابة
الحصانة والرقابة الخارجيّة، وبواسطتهما يُحصّن الإسلام المجتمع من
بروز الانحراف، أو ظهور الثغرات والعيوب، وبالتالي، فإنّ ذلك سيزيد من
مؤثريّة النظام.

خاتمة:

بناءً على ما تقدّم، يمكن القول إنّ عنصر المؤثريّة ضروري جدًّا
في نجاح التجربة السياسيّة، وينبغي أن يُلحظ في تقييم أيّ تجربة من
تجارب الاجتماع السياسي؛ لجهة امتلاك هذا النظام لمقومات المؤثريّة،
بموافقة مقتضيات الفطرة والحاجات الإنسانيّة، والتطابق والانسجام بين
النظريّة والتطبيق، وشموليّته العالميّة والزمنيّة، ومرونته، ومواكبته للواقع
مع ثباته في أصوله، وواقعيّته، واعتداله.

(1) المتقي الهندي، علاء الدين علي: كنز العمال، ضبط وتفسير: بكري حيان، تصحيح وفهرسة: صفوة
السقا، لا، ط، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1409 هـ. ق/1989 م، ج 6، ص 23.